مجتمع

الهند: إلغاء حظر على المدارس الإسلامية

ألغت المحكمة العليا في الهند أمر حظر المدارس الإسلامية في ولاية أوتار براديش، وهي أكبر ولاية في البلاد من حيث عدد السكان، ما أتاح متنفساً لـ17 ألف من الطلاب والمعلمين. وفي مارس/ آذار، ألغت محكمة الله أباد العليا قانوناً صدر عام 2004 ينظم عمل المدارس الدينية، قائلة إنه ينتهك المبدأ الدستوري للعلمانية وأمرت بنقل جميع طلابها إلى مدارس تقليدية. وبإلغاء الأمر الصادر في مارس، سمحت المحكمة العليا لنحو 25 ألف مدرسة إسلامية بالعمل في الولاية وهو حكم أراح نحو 2,7 مليون طالب وعشرة آلاف معلم. (رويترز)

العاصفة رفائيل تزداد قوة وتتجه نحو كوبا

أعلن المركز الوطني الأميركي للأعاصير أن العاصفة الاستوائية رفائيل ازدادت قوة مع تحركها شمالاً باتجاه كوبا، التي لا تزال تكافح من أجل التعافي من انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء البلاد وهبوب إعصار قبل أسبوعين. وقال المركز إن العاصفة ستشتد قبل أن تمر عبر غرب كوبا محملة برياح قد تصل سرعتها القصوى إلى 160 كيلومتراً في الساعة بحلول الأربعاء.
وأشار باحثون إلى أنه يتوقع أن تشتد العاصفة وتتحول إلى إعصار من الفئة الثانية في منطقة خليج المكسيك في الولايات المتحدة هذا الأسبوع. (قنا)

شمال غزة منطقة منكوبة

أعلنت حكومة غزة أن محافظة شمال قطاع غزة منطقة منكوبة بكل معنى الكلمة، بعد مضي شهر كامل على تنفيذ جيش الاحتلال الإسرائيلي إبادة جماعية ممنهجة ومتواصلة لتهجير المواطنين، وإخلاء المنطقة بالكامل. جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده مدير المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، إسماعيل الثوابتة، الذي أكد أن الجيش الإسرائيلي قطع المساعدات الإنسانية بشكل كامل، وشدد الحصار الذي يمنع فيه الطعام والشراب والدواء، وكل مظاهر المدنية والخدمات بكل أشكالها وأنواعها خصوصاً الخدمات الصحية، بعدما أخرج جميع المستشفيات في المنطقة عن الخدمة بشكل تام. وطالب المجتمع الدولي بضرورة التدخل الفوري لوقف هذا التطهير العرقي السافر، والضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي للسماح بدخول المؤسسات الإنسانية للقيام بعملها الإغاثي المكفول بالقانون الدولي. وخلال 30 يوماً، خلّفت الإبادة الإسرائيلية في محافظة الشمال أكثر من ألف و800 قتيل و4 آلاف جريح ومئات المعتقلين، إلى جانب تدمير أحياء سكنية كاملة، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين جنوباً نحو مدينة غزة. وفي استهداف جديد، قصفت إسرائيل بقنابل صوتية مبيت أطفال في الطابق الثالث لمستشفى كمال عدوان. وقالت وزارة الصحة في غزة، في بيان مساء الاثنين: «يبدو أن هناك قرار جرى اتخاذه بإعدام جميع الكوادر التي رفضت إخلاء المستشفى».

(الأناضول)

بعد قصف طاول شمال قطاع غزة (عمر القطاع/ فرانس برس)

الأردن... عاملات الزراعة بلا حماية

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تعاني العاملات في القطاع الزراعي بالأردن ظروف عمل صعبة بسبب تدني الأجور، وساعات العمل الطويلة، وغياب الحماية الاجتماعية المتعلقة بتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ووسائل السلامة الصحية العامة، وضعف الوعي بالحقوق العمالية، وخصوصاً أن العمالة الزراعية في الأردن موسمية، بالإضافة إلى التمييز بسبب الجنس في الأجور والتعامل. وبحسب دراسة أعدها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، فقد بلغ إجمالي الأردنيين العاملين في قطاع الزراعة عام 2021 نحو 300 ألف عامل، لكن الأرقام تبقى غير دقيقة بسبب الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي في الأردن؛ فغالبية العاملين في القطاع من النساء، لكن من دون سجلات رسمية تظهر ذلك، ثم من اللاجئين السوريين والعمالة المصرية والعمالة الباكستانية.

ومؤخراً، قرّر مجلس الوزراء الأردني الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام عمّال الزراعة لسنة 2024، ويتضمن مشروع النظام «تعديلات مقترحة بشمول جميع العاملين في القطاع الزراعي بالتأمينات المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، وضمان حصولهم على قدم المساواة ودون أي تمييز على حقوقهم في ما يتعلق بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، بغضّ النظر عن عدد العاملين في المنشآت والحيازات الزراعية»، بعدما كان محدداً سابقاً بـ 3 عمال أو أكثر، وكذلك حصول العاملين على الإجازات السنوية والمرضية وإجازة الأمومة والعطلة الأسبوعية وتنظيم ساعات عملهم، ووضع آلية احتساب بدل العمل الإضافي لهم، بغضّ النظر عن عدد العاملين لدى صاحب العمل الزراعي. ويهدف مشروع النظام، وفق ما أعلنت الحكومة الأردنية، إلى جعل القطاع الزراعي جاذباً للأيدي العاملة الأردنية (ذكوراً وإناثاً)، الأمر الذي يساهم في توفير فرص عمل، والحدّ من البطالة، مشيرة إلى أن صدور نظام عمّال الزراعة عام 2021 ساهم في زيادة عددهم إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ 18155 عاملاً وعاملة مقارنة مع 6259 عاملاً وعاملة قبل صدوره، وأنه من شأن التعديلات الجديدة المقترحة أن تزيد هذا العدد بشكل أكبر.

وتقول رئيسة النقابة العامة للعاملين في المياه والزراعة والصناعات الغذائية في الأردن، بشرى السلمان، لـ«العربي الجديد»، إن المطلوب من الحكومة تحسين أوضاع العاملات والعاملين في القطاع الزراعي، سواء المنظم أو غير المنظم بتفعيل نظام عمال الزراعة، وأن تكون هناك جدية في تطبيقه لتحسين ظروف وشروط العمل اللائق، وخصوصاً للعاملات في هذا القطاع. تضيف أن العاملات الزراعيات يختلفن عن العاملات في القطاعات الأخرى. فهذا القطاع يعاني من الإهمال ووضعة مترد، ويشهد العديد من الانتهاكات، خصوصاً أن هذا النوع من العمل يكثر في المحافظات البعيدة والمناطق النائية الأكثر فقراً، مشيرة إلى أن بيئة العمل غير لائقة في الكثير من الأحيان، وبالتالي معظم العاملات يعملن مجبرات في هذا القطاع بسبب الحاجة.

وتوضح أنه لا توجد إجازة أمومة أو إجازة مرضية أو بدل عمل إضافي، وهذا يعني غياب الحماية الاجتماعية، فيما الأجور اليومية تتراوح ما بين 6 إلى 7 دنانير (8 إلى 10 دولارات)، وهذا أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور في الأردن. بدورها، تقول مديرة البرامج في «تمكين» رانيا الصرايرة، لـ«العربي الجديد»، إن «تمكين ومن خلال عملها على ملف العاملين في الزراعة منذ عام 2008، خلصت إلى أن العاملين في الزراعة، وخصوصاً العاملات اللواتي يشكلن النسبة الأكبر من العاملين في هذا القطاع، يعانين من ظروف عمل صعبة جداً، وساعات عمل طويلة وأجور متدنية»، مبينة أن هناك تمييزاً بالأجور إذ يتلقى بعض الذكور أجوراً مضاعفة مقارنة بالإناث على أداء العمل نفسه. تضيف: «للأسف، فإن أكثر العاملين في الزراعة يفتقدون شروط السلامة والصحة المهنية، ويتعرضون للدغ الأفاعي والعقارب، والحرارة العالية وأحياناً الصقيع، خصوصاً أن العمل في الزراعة يبدأ مبكراً جداً قبل شروق الشمس أحياناً، والأصعب عدم وجود مرافق صحية (مراحيض) ما تسبب على مدى سنوات في انعكاسات على صحة العاملين، وتعرضهم لتبعات صحية، منها إصابتهم بالسكري، وأمراض الكلى، وغيرها، بسبب امتناعهم عن شرب المياه»، كي لا يضطروا لقضاء حاجتهم في أماكن لا تتوفر فيها أماكن مناسبة.

التأمين الصحي غائب

تقول مديرة البرامج في «تمكين» رانيا الصرايرة: «للأسف، غالبية العاملين في القطاع غير مؤمن عليهم صحياً، وغير مشمولين بخدمات الضمان الاجتماعي، باستثناء اعداد من العمالة الوافدة، بسبب اشتراط ربط الحصول على تصريح عمل في الأردن بالاشتراك بتأمين مؤسسة الضمان الاجتماعي». تضيف أنه «لا تتوفر وسائل مواصلات لائقة للعاملات».

تحقيق

تتواصل التحذيرات من مخاطر وجود أعداد كبيرة من الصواريخ والقذائف غير المنفجرة في أنحاء قطاع غزة، إذ يمكن أن تنفجر في أي وقت موقعة الكثير من الشهداء والمصابين، خصوصاً الأطفال

قذائف غير منفجرة

قنابل موقوتة تهدد سكان قطاع غزة

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

استيقظ خليل سهيل ماضي (25 سنة) فزعاً في الواحدة فجر 27 سبتمبر/ أيلول الماضي، على صوت صاروخ إسرائيلي اخترق بناية سكنية مكونة من أربع طبقات يتواجد فيها بمدينة دير البلح وسط قطاع غزة، وتؤوي نحو 80 نازحاً.

سقط الصاروخ وسط الغرفة التي ينام فيها خليل مع شقيقته حلا ووالده وطفلين يتيمين من أبناء عمه، وهم الناجون من مجزرة ارتكبها الاحتلال بحق العائلة في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول 2023، واستشهد فيها 25 فرداً. لكن الصاروخ لم ينفجر هذه المرة، فكتبت لهم حياة جديدة.

لم يدرك الطفل خليل أحمد ماضي (ثلاث سنوات)، والذي فقد والديه وشقيقاته في المجزرة الأولى، حقيقة ما جرى، لكن الصاروخ ذكره بالمجزرة السابقة، بينما الطفل محمود عبد الرحمن ماضي (10 سنوات)، كان يشاهد الصاروخ غير المنفجر بصمت، فيما تستعيد ذاكرته مشاهد المجزرة الأولى التي فقد فيها والديه وسبعة من أشقائه. يقول الشاب خليل ماضي لـ«العربي الجديد»: «كنا نائمين، واستيقظنا على الصوت، ولم نكن نعلم ماذا يجري في البداية، وبعد زوال الغبار الذي أحدثه اختراق الصاروخ للسقف، وجدناه بيننا. كنت مصدوماً من المشهد مثلما كنت مصدوماً حين استشهاد معظم أفراد عائلتي في المجزرة السابقة. ركضنا إلى خارج الغرفة، وسادت حالة من الهلع والخوف والصدمة بيننا. خرجت كل العائلات من البناية خشية انفجار الصاروخ. فقدت بالمجزرة الأولى جدتي وأعمامي الأربعة وأولادهم، وكان يمكن أن نلحق بهم، وتمحى العائلة من السجل المدني، لكن قدر الله أن ننجو».

بات خليل ليلته خارج البيت بانتظار حلول الصباح، ولم تعد أي عائلة نازحة إليه، ورغم تواصلهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدة جهات ومنظمات لإخراج الصاروخ، ظل في مكانه لأن إزالته تحتاج إلى تنسيق مع جيش الاحتلال. ويقول: «أخبرونا أنه صاروخ حساس، وقد ينفجر، ومنعونا من الاقتراب منه، بالتالي لم نعد إلى المنزل». ولم تنفجر نحو 10% من القذائف والقنابل التي ألقاها جيش الاحتلال على قطاع غزة، ما يجعلها أشبه بقنابل موقوتة منتشرة في الشوارع والأحياء السكنية وبين ركام المنازل المدمرة والأراضي الزراعية، وهي تشكل تهديداً لحياة السكان، إذ يمكن أن تنفجر في حال قصف المكان مجدداً. وحذرت منظمة «هانديكاب إنترناشونال» الدولية، من أن الذخائر غير المنفجرة ستكون واحدة من أكبر المشكلات على المدى الطويل في قطاع غزة، مؤكدة وجودها في أنحاء عدة من القطاع. وإضافة إلى الصواريخ غير المنفجرة التي تسقط من الطائرات، تنهال قذائف المدفعية العشوائية على مناطق عديدة من قطاع غزة، وبعضها لا ينفجر، وقد أصابت إحداها شقة الفلسطيني بلال العدوي في مخيم النصيرات، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، بعد اختراقها الجدران، ما تسببت بفتحة كبيرة وأضرار، لكنها لم تنفجر. ويروي شقيقه علي العدوي لـ «العربي الجديد»: «سقطت قذيفة المدفعية، وهي من العيار الثقيل على الطابق الثالث من المنزل، ما أدى لتدمير الغرفة التي سقطت فيها. لم يكن أحد موجوداً وقت سقوط القذيفة التي لم تنفجر. لكنها اخترقت الجدران، وترافق مع ذلك انتشار غبار كثيف غطى المكان، وأثار حالة من الذعر الشديد. تمكنا من التواصل مع جهاز الدفاع المدني، والذي قدم لنا إرشادات حول كيفية التصرف، وإزالة الخطر المترتب على القذيفة، وتمت إزالته». وتتعثر فرق الدفاع المدني بالكثير من القنابل والصواريخ غير المنفجرة، والتي تشكل أحياناً خطراً على حياتهم، وقد أدت إلى إصابة العديد منهم، كما جرى مع نشأت زنداح (42 سنة) من مدينة غزة، ظهر الثالث من ديسمبر 2023.

يروي زنداح لـ «العربي الجديد»: «وصلت إشارة إلى طاقم الدفاع المدني بوجود قصف إسرائيلي على منزل عائلة بشارع الشهداء، ووجود شهداء ومصابين. وصلنا إلى المكان، ولم نكن نعلم بوجود قنبلة غير منفجرة تحت الردم، وأثناء عملنا بانتشال المصابين والشهداء، سقط صاروخ آخر على طرف البناية، فحدث انفجار ضخم نتيجة تفعيل القنبلة غير المنفجرة، فأصبت، وبترت قدمي اليمنى، وتعرضت القدم اليسرى لكسور، وإلى اليوم يوجد بها بلاتين لتثبيت العظام». مكث نشأت بالمستشفى الأهلي المعمداني لمدة سبعة أشهر لتلقي العلاج، وكان فقد قدمه أصعب حدث في حياته، لأنه حرمه من مهنته التي يعمل بها منذ عام 2006، وفاقم معاناته النفسية والصحية وجود زوجته وأطفاله الأربعة في دير البلح، ليواجه الإصابة وحده، إضافة إلى شح الغذاء، وندرة الأدوية، مع حاجته الملحة للسفر إلى الخارج لتركيب شرائح في أسفل القدم. يقول: «يعمل الدفاع المدني بأقل الإمكانات، وأحياناً تسقط أسقف البيوت المهدمة على العناصر، كما أن الكثير من السيارات والمعدات تعرضت للقصف، وكثيراً ما يتعثرون بتلك القذائف غير المنفجرة خلال مهمات الإنقاذ، وعندما يتأكدون من عدم وجود مصابين بالمكان المستهدف، يغادر الطاقم المنطقة خشية انفجار تلك الصواريخ». يضيف أنه «لا يمكن أن يترك عناصر الدفاع المدني المصابين، ولا يغادرون طالما يسمعون أصوات الاستغاثة. في إحدى المرات فوجئنا بقنبلة غير منفجرة، وشعرنا بالخوف، لكن أصوات استغاثات أصحاب البيت جعلتنا نتغلب على مخاوفنا، ونكمل مهمة إزالة الركام لإخراجهم».

ووفق مدير المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، ألقى جيش الاحتلال أكثر من 85 ألف طن من المتفجرات فوق رؤوس المدنيين في إطار جريمة الإبادة الجماعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وهو يواصل القتل بوحشية من خلال قصف المنازل الآمنة والمربعات السكنية. يقول الثوابتة لـ«العربي الجديد»: «تقدر التقارير الحكومية المختلفة وجود آلاف من القذائف والصواريخ غير المنفجرة في جميع المحافظات، وبعضها في مناطق سكنية، وبالقرب من مدارس ومراكز صحية، ما يزيد من خطرها على المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء. تكررت حوادث انفجار تلك القنابل والقذائف، ما أدى لاستشهاد وإصابة العديد من الأشخاص، وغالبيتهم من الأطفال. هذه القذائف تهديد إضافي للشعب الفلسطيني، ويمكن على المدى البعيد أن تؤثر على التنمية المجتمعية والاقتصادية، وتؤثر على عملية إعادة الإعمار، فضلاً عن تأثيرها على الصحة النفسية للأشخاص».

ويؤكد المتحدث باسم جهاز الدفاع المدني في غزة، الرائد محمود بصل، أن هناك مئات الصواريخ والقذائف التي سقطت على منازل المواطنين ولم تنفجر، وبقيت داخل الشقق السكنية وفي الشوارع وأزقة المخيمات، أو تحت ركام المنازل المدمرة. ويوضح لـ «العربي الجديد»، أن «عمل طواقم الدفاع المدني لا يشمل نقل هذه الصواريخ والقذائف، بل ينحصر في تحذير المواطنين منها، والتنبيه إليها عندما تتعثر بها أثناء عمليات الإنقاذ، كونها تشكل خطراً بالغاً على الحياة، وقد تضع الطواقم إشارة أو علامة تنبه إلى وجود صواريخ لم تنفجر بالمكان». ويضيف بصل أن «فريق هندسة المتفجرات التابع لوزارة الداخلية يختص بإزالة هذه الصواريخ، لكن الاحتلال يحاول اغتيال كل من يعمل بهذا المجال، ويعتبره ملفاً أمنياً. يشكل الأمر خطراً على طواقمنا أثناء العمل، وتكررت انفجارات ببعض الشقق التي احتوت على صواريخ لم تنفجر، إذ انفجرت بعد قصفها مجدداً، وعندها تكون الأضرار مضاعفة، ونناشد المنظمات والجهات الدولية أن تتدخل للعمل على إزالة هذا الخطر من خلال فرق دولية مختصة».

بدوره، يشير المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة، هشام مهنا، إلى وجود العديد من التحديات والمخاطر التي تحدق بحياة المدنيين، خاصة النازحين، وعلى رأسها انتشار الأجسام غير المنفجرة. ويؤكد لـ «العربي الجديد»، أن «اللجنة الدولية رصدت حالات تعرض فيها مدنيون وأطفال لإصابات قاتلة، وبعضهم تعرض لبتر أطرافه نتيجة التعثر بأحد الأجسام غير المنفجرة. هذا الأمر يشكل عائقاً لعمل الفرق الإنسانية نظراً لعدم وجود رصد حقيقي وواقعي لمدى انتشار تلك الأجسام، ونحن بالتالي ننظر بجدية في العمل على تنبيه وتوعية المواطنين بخطر الأجسام غير المنفجرة، وكيفية التعامل معها». ويوضح مهنا أن «اللجنة الدولية تتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في توعية السكان، وكذلك يفعل العاملون في المجال الإنساني والطبي، وغيرهم من العاملين على خطوط المواجهة في قطاع غزة لتخفيف المخاطر الناجمة عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار».

أطفال بالقرب من قذيفة غير منفجرة في دير البلح (مجدي فتحي/ Getty)

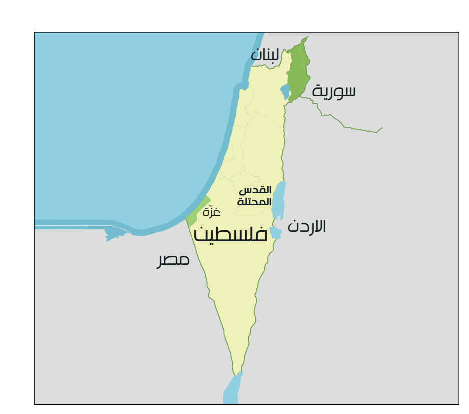

85,000
وزن القذائف بالطن التي أسقطها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، و10% منها لم تنفجر.

لا يشمل عمل الدفاع المدني تفكيك أو نقل القذائف غير المنفجرة

ستكون الذخائر غير المنفجرة واحدة من أكبر مشكلات قطاع غزة

لبنان: انطلاقة التعليم الرسمي على وقع الحرب والتخبّط التربوي

انطلق التعليم الرسمي في لبنان وسط تعثّر ووجوب المواءمة بين النازحين من جهة، والتعليم من جهة أخرى. ومراعاة لذلك، هناك عمل على جمع عدة ثانويات في مدرسة واحدة وتقسيم أيام التعليم

بيروت ـ **سارة مطر**

تضاربت انطلاقة العام الدراسي الرسمي في لبنان، يوم الاثنين، بين مدارس فتحت أبوابها أمام تلامذتها، وأخرى التزمت قرار روابط المعلمين في البلاد تأجيل بدء العام الدراسي حتى الأسبوع المقبل، ومدارس جمعت بين التلاميذ والنازحين جراء الحرب الإسرائيلية مع مراعاة خصوصية الطرفين، لتفادي صعوبة النقل وكلفته على الأساتذة وأولياء الأمور. وتظهر الجولة الميدانية أن المدارس تحاول أن تلتزم خطة وزارة التربية والتعليم العالي من جهة، وتحاول تطبيقها وفق خصوصيتها وواقعها وحاجاتها من جهة أخرى، وسط تحديات جمّة.

في العاصمة بيروت، فتحت مدرسة رسمية واحدة أبوابها، وهي مدرسة الطريق الجديدة المتوسطة الثانية المختلطة الرسمية، التي خصصت مبنى للتعليم وتركت المبنى الآخر مركزَ إيواء للنازحين، كما توضح مصادر لـ «العربي الجديد». إلا أن الوضع كان أفضل في محافظة جبل لبنان، حيث فتحت نحو 69 مدرسة أبوابها للتعليم الحضوري، ونحو 19 مدرسة التزمت التعليم عن بعد، فيما تستعد 35 مدرسة لبدء العام الدراسي يوم الخميس، والتزمت قرابة 48 مدرسة قرار التأجيل.

وفي وقت ستتحول فيه بعض المدارس الرسمية التي لا يشغلها نازحون إلى تجمّع لعدد من المدارس، ستختلف أيام التعليم بين مدرسة وأخرى، وحتى المواد التعليمية، وسط تعثر واضح وضبابية تخيّم على مصير التلاميذ والأساتذة النازحين، الذين لا يزالون ينتظرون إن كانوا سيحظون بمقعد دراسي شاغر أو بحصص دراسية مطلوبة في أقرب مدرسة لمنطقة نزوحهم، أو بدوام بعد الظهر في إحدى المدارس الخاصة أو حتى التعليم عن بعد. وعبّر بعض الأهالي عن امتعاض ومخاوف من اندلاع خلافات أو وقوع مشكلات بين النازحين وأهالي الجوار قد تلحق الضرر بأبنائهم. بداية، تردد البعض قبل إرسال أولاده إلى المدرسة، ليستدركوا أهمية عدم حرمانهم حقهم بالتعليم. وارتأى البعض الآخر التريث وإبقاء أولاده في المنزل، ريثما تنجلي الصورة الحقيقية للعام الدراسي الرسمي. فيما انهمك بعض النازحين في مدارس أخرى بمساعدة الكادر الإداري والتعليمي بعملية تجهيز الصفوف للتلاميذ.

في محافظة جبل لبنان، توضح مديرة مدرسة مجدليا الرسمية وداد مطر، في حديثها لـ «العربي الجديد»، أنهم بدأوا الترتيبات منذ ثلاثة أسابيع، خصوصاً أن المدرسة تضمّ مائة نازح. وتقول: «أعدنا توزيع الصفوف وتجهيزها، وحاولنا المواءمة بين خصوصية النازحين وخصوصية التلاميذ، واضطررنا إلى وضع تلامذة الصف التاسع أساسي في غرفة المكتبة وتحويل غرفة المختبر إلى غرفة للمعلمات، وغرفة الصحة إلى صف للتلاميذ. وخصصنا غرفة الحاسوب وماكينة التصوير للنازحين بعد إفراغها، وقدمنا صالة العروض إلى النازحين. وحرصنا على فصل دورات المياه والتزام معايير النظافة لطمأنة النازحين وأولياء التلامذة».

وتكشف أنّ «التحدي يكمن في كون الصفوف صغيرة، والمدرسة تضم نحو 220 تلميذاً بمعدل 23 تلميذاً في كل صف. ولا مكان شاغراً للتلاميذ النازحين، وهناك صفوف لا تتسع حتى لطاولة المعلمة. وستتوزع أيام التعليم على ثلاثة أيام في الأسبوع، قد تكون أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء أو الاثنين والثلاثاء والخميس. نحتاج إلى 120 يوماً تعليميّاً، وقد يُمدَّد العام الدراسي». من جهتها، تتحدّث الناظرة حياة مطر عن «جهود حثيثة بُذلت لتنظيم العام الدراسي قدر الإمكان، واستقبلنا التلاميذ عند مدخل المدرسة وتولينا توزيعهم على الصفوف. لكن التحديات تكمن بضرورة تنظيم أغراضنا ومستنداتنا، وتأمين الكتب والدفاتر للتلاميذ. نكافح باللحم الحي، لا أموال في صندوق المدرسة، ولا يسعنا سوى انتظار الدعم من المنظمات الدولية والخيرين». وتسرد الحاجة سميرة حريري، النازحة من بلدة عبّا قضاء النبطية (جنوباً)، كيف أنهم يحاولون توفير الهدوء كي يواصل التلاميذ دراستهم. وتقول لـ«العربي الجديد»: «لا خيار أمامنا سوى الصبر بانتظار عودتنا إلى بيوتنا». ويشاركها في التمنيات شقيقها محفوظ حريري، الذي يعرب عن توقه إلى العودة إلى بلدته، «فقد أرهقنا النزوح».

بدورها، تشير مديرة ثانوية بيصور الرسمية نجوى العريضي، إلى أن الثانوية ستبدأ التعليم الحضوري الخميس، وذلك بعد توصلهم إلى حل بشأن النازحين. وتقول لـ«العربي الجديد»: «مبنى الثانوية مجاور لمدرسة بيصور الرسمية التي تتألف من مبنيين. وبعد التشاور، قررنا نقل الوافدين النازحين من المبنى الثاني للمدرسة إلى قاعة الرياضة في الثانوية بعدما حوّلناها إلى غرف. وسنستخدم المبنى الثاني لمدرسة بيصور الرسمية لتعليم تلاميذ المرحلة المتوسطة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، على أن يتعلم تلاميذ المرحلة الثانوية أيام الخميس والجمعة والسبت، إن بقي الوضع الأمني مستقراً في المنطقة». تتابع: «عملاً بالتخفيف من مخاطر تنقل أساتذتنا القادمين من بلدات أخرى، مثل عاليه وصوفر وشارون (جبل لبنان)، ستحاول حصر أيامهم وحصصهم التعليمية قدر الإمكان في اليوم نفسه. غير أن الصعوبات والتحديات عديدة، فعلى الرغم من أننا نتّبع خطة وزارة التربية والتعليم العالي، حيث سجّلنا الطلاب النازحين في المنطقة، لكن صفوفنا بالكاد تتسع لطلابنا. غير أننا لن نحرم أحداً حقه في التعليم في حال توافر الإمكانات، وقد يتابعون مع مدارسهم وأساتذتهم بواسطة التعليم عن بعد».

في العاصمة بيروت، تكشف مديرة مدرسة الأورغواي الرسمية المختلطة - الأشرفية الأولى، راشيل الشدياق، أن المدرسة تحولت إلى ما يشبه تجمّع مدارس. وتقول لـ «العربي الجديد»: «ستضم مدرستنا حالياً تسع مدارس وثانويات رسمية من محافظتَي بيروت وجبل لبنان، تتوزع ما بين أربع مدارس رسمية، هي مدرسة الأورغواي ومدرسة رأس النبع الثانية المختلطة ومدرسة رأس النبع الثانية للبنات ومدرسة رمل الظريف، وخمس ثانويات رسمية هي ثانوية جديدة المتن وثانوية الأخطل الصغير وثانوية مدام عون وثانوية شفيق سعيد وثانوية سن الفيل. وسيكون الدوام أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء لثلاث مدارس وثانويتين، وأيام الخميس والجمعة والسبت لمدرسة واحدة وثانويتين رسميتين، فيما بدأت ثانوية سنّ الفيل الاثنين بتدريس تلامذتها في دوام بعد الظهر الذي سيكون من الاثنين إلى السبت بدوام جزئي».

مدرسة الأورغواي تحولت إلى ما يشبه تجمع مدارس (محمد سلمان)

«بيت الشيخ»... مسجد أثري يواجه الاستيطان في خربة طانا الفلسطينية

بدأ الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ خطة السيطرة على خربة طانا قبل أكثر من 15 عاماً، نظراً لموقعها الاستراتيجي، فهي تقع على السّفوح الغربيّة لغور الأردن، وكان جيش الاحتلال يدعم اعتداءات المستوطنين على الأهالي

فلسطينيون يؤدون صلاة الجمعة في «بيت الشيخ» (العربي الجديد)

رام الله ـ **سامر خويرة**

بعد نجاحهم في إعادة ترميمه، يحرص أهالي بلدة «بيت فوريك» شرق مدينة نابلس على أداء الصلوات، وخاصة الجمعة، في المسجد المعروف بـ«بيت الشيخ»، في خربة «طانا» الأثرية، الواقعة إلى الشرق من بلدتهم، بهدف دعم أهالي الخربة المعدودين على أصابع اليدين، بعد عمليات التهجير والطرد الواسعة التي تعرضوا لها على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

قبل أذان الجمعة بنحو ساعتين، ينطلق منسق حملة الدفاع عن «طانا»، ثائر حنني، ومعه العشرات من وسط بيت فوريك نحو الخربة التي تبعد عدة كيلومترات، خشية من قطع الاحتلال الطريق عليهم، وبعد الوصول يجري الاطمئنان على الأهالي، وزيارة المضارب البدوية.

يقول حنني لـ«العربي الجديد»: «لا نعرف على وجه التحديد تاريخ بناء المسجد القديم (بيت الشيخ)، لكنه يعود إلى مئات السّنين بحسب أجدادنا، وهو مشيّد من الحجارة والطّين، وكانت تقام فيه الصلوات الخمس لعقود طويلة. مع تكرار الانتهاكات ضد أهالي الخربة، بدأت أعداد السكان تتقلص، خصوصاً مع هدم الجرافات الخيام والكهوف والمغارات التي كانوا يقطنونها، وبعد (طوفان الأقصى) جرى تهديد من سيبقى بالقتل والحرق على أيدي المستوطنين المسلحين الذين دهموا المكان بحماية جيش الاحتلال».

ويشير حنني إلى أن «حملة الدفاع عن طانا عملت بجهود فردية من أهالي بلدة بيت فوريك وبعض المتضامنين، على دعم صمود السكان من خلال مساعدتهم على توفير خيام جديدة، أو إصلاح التالف منها وإعادة نصبها، وكذلك تأهيل الكهوف التي جرى تخريبها، ومد خطوط المياه، خاصة مع ردم الاحتلال والمستوطنين كل عيون الماء تقريباً، ما ضاعف من معاناة البدو الذين لا يجدون ما يروون به عطشهم وعطش المواشي التي يعتاشون على تربيتها لإنتاج الحليب والأجبان».

ويضيف: «المسجد هو أكثر ما يثبت الناس على أراضيهم، وهو رمز ديني يجتمع فيه المصلون خمس مرات يومياً، لذلك شرعنا بترميمه بعد أن كان مغلقاً لسنوات، وسبق أن تحول إلى مدرسة لأطفال الخربة بعد هدم الاحتلال مدرستهم، لذلك عملنا على ترميم الجدران من الداخل، ومد شبكة كهرباء تعتمد على ألواح الطاقة الشمسية، بعد أن قطع الاحتلال خطوط الضغط العالي، وترك البلدة برمتها تعيش في ظلام دامس، إضافة إلى فرشه بالسجاد، وصنع منبر خشبي». ويقود حملة إنهاء الوجود الفلسطيني في الخربة مستوطن يدعى «كوبي»، وهو أحد غلاة المستوطنين الذين يقودون «الاستيطان الرعوي» بالضفة الغربية، ويقيم بؤرة على مئات الدونمات من أراضي «بيت فوريك»، ولم يترك في الخربة خيمة أو كهفاً قائماً من دون تهديد، حتى إنه يعمل على تدمير خلايا النحل وألواح الطاقة الشمسية بحماية من قوات الاحتلال التي كانت تستدعي جرافات عسكرية لهدم وتجريف وترويع الفلسطينيين. ويؤكد ثائر حنني أن «الاحتلال ومستوطنيه لم يتركوا وسيلة ولا إجراءات إلا ومارسوها ضد أهالي الخربة خلال السنوات الماضية لإجبارهم على الرحيل، لكن لا مجال للقبول بالأمر الواقع، لذا كنّا عقب كل عملية تدمير نباشر بإعادة البناء، وتوفير الخيام وألواح الطاقة الشمسية، وإعادة ترميم الكهوف وحظائر الأغنام، وزراعة الشجر».

ويقول الناشط الفلسطيني أحمد نصاصرة، لـ«العربي الجديد»، إن «بيت الشيخ أدى دوراً كبيراً في الحفاظ على استمرار العملية التعليمية في الخربة، عندما تحول من مسجد إلى مدرسة. لم يكن هناك حل بديل بعد أن سوت آليات الاحتلال مدرسة الخربة الوحيدة بالأرض قبل ثلاث سنوات تقريباً، بحجة أنها بُنيت من دون ترخيص في موقع مصنّف (ج) حسب اتّفاق أوسلو، الأمر الذي اضطر الطلبة إلى الذهاب إلى مدارس بيت فوريك، وهي رحلة شاقة وخطيرة، فالمسافة تبلغ نحو 8 كيلومترات، وتربطها طرق ترابيّة يصعب سلوكها بالمركبات الخصوصيّة».

يتابع نصاصرة: «تطور الأمر إلى ترك الناس الخربة إلى بيت فوريك، ومن أجل إعادة العائلات وإنعاش الحياة في الخربة توافقنا على استغلال بيت الشيخ، عبر تحويله إلى غرفة صفية حتى إعادة بناء المدرسة. كانت الغرفة تفتقر إلى المقوّمات الأساسيّة للدراسة، من سبّورة، ومقاعد دراسيّة، ووسائل تعليميّة، أو حتّى دورات مياه. كأن الزّمن عاد بنا مئات السّنين إلى عهد الكتاتيب، لكن لم يكن باليد حيلة». يضيف: «بعد جهود جبارة، تمكن الأهالي بدعم حكومي وأهلي من بناء غرفتين صفيتين، وحمايتها بالأسلاك الشائكة خشية اقتحام المستوطنين، وبالتالي عاد طلبة الخربة للدراسة فيهما، وحينها اتفق الناشطون على إعادة (بيت الشيخ) إلى دوره الأصلي مسجداً يرفع فيه الأذان وتقام فيه الصلوات الخمس».

يعود تاريخ بناء «بيت الشيخ» في خربة طانا إلى مئات السّنين

استخدم المسجد سابقاً للتعليم بعد هدم مدرسة الخربة الوحيدة